

العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي – دراسة تحليلية للشركات المسجلة في
الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية-

*Factors determining the level of non-financial disclosure - an analytical study
of companies registered in the financial markets of the Kingdom of Saudi
Arabia*

بوكريد عبد القادر جامعة تيسمسيلت الجزائر. boukredid.abdelkadir@univ-tissemsilt.dz	بن حليلة فتحي* جامعة تيسمسيلت الجزائر. fethi.benhalima@univ-tissemsilt.dz
---	---

تاريخ النشر: 31 /12/ 2023

تاريخ القبول: 31 /12/ 2023

تاريخ الاستلام: 30 /08/ 2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على العوامل المحددة لمستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية من خلال دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية للشركات المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك تبنت أسلوب تحليل المحتوى لأحدث التقارير المالية المنشورة عبر الموقع الإلكتروني. خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى التكوين وحجم الإمتيازات المنوحة على المستوى العام الإفصاح عن المعلومة غير المالية على خلاف باقي الخصائص.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي؛ الإفصاح غير المالي؛ الأسواق المالية؛ التقارير المالية.

تصنيف JEL: G2

Abstract :

This study aims to identify the factors determining the level of disclosure of non-financial information through an analytical study of the annual financial reports of companies registered in the financial markets of the Kingdom of Saudi Arabia. The study concluded a set of results, most notably the absence of a statistically significant effect of the level of training and the size of the privileges granted at the general level, the disclosure of non-financial information, unlike the rest of the characteristics.

Keywords: accounting disclosure; non-financial disclosure; financial markets; financial reports

JEL classification codes : G2

* المؤلف المرسل: بن حليلة فتحي. fethi.benhalima@univ-tissemsilt.dz .

مقدمة

عرف مبدأ الإفصاح إهتمام غير مسبق بعد الأزمة المالية الأخيرة والتي ألفت بضلالها على إقتصاديات العديد من الدول، فدفعت ضريبتها شركات كانت رائدة آنذاك، من جهة أخرى أدت هذه التغيرات إلى تقليل بروز جودة المعلومات المالية لصالح الأداء غير المالي. لذلك، تسبب عدم إفشاء الشركات للمعلومات غير المالية إلى قيام العديد من الأفراد ومجموعات المنظمين والباحثين بطلب هذا النوع من المعلومات مما إرتفعت قيمتها بشكل ملحوظ (Jeffrey ، Lori ، و Leda ، 2011، صفحة 02) ، هذا التحول في تفصيلات مستوى الإفصاح يؤكد مقولة أن الإفصاح التقليدي موجز ومهم وغير كافٍ لأصحاب المصلحة لاتخاذ قرار الاستثمار (Zam Zuriyati ، Hatijah ، Nur Diyana ، و Tamby CHEK ، 2014، صفحة 05)، وفسرت بعض الشركات هذه الفجوة بقولها أن الكشف عن المعلومات الحساسة للجمهور يقلل من قدرتها التنافسية نظرًا لأن منافسيها يمكنهم جمع المزيد من المعلومات حول الأعمال الداخلية للشركة (Ta Quang ، 2012، صفحة 9) .

وفي حقيقة الأمر هناك جدل قائم حول محددات الإفصاح غير المالي ، إذ أشارت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع للعلاقة بين الإفصاح غير المالي، والعديد من الخصائص مثل طبيعة نشاط الشركة وهيكل ملكيتها وغيرها من العوامل، واختلفت فيما بينها حول ذلك الأمر، فمنها من أثبت أن الإفصاح غير المالي يتأثر بشكل إيجابي في حين بينت دراسات أخرى أن الإفصاح غير المالي لا يتأثر بكل الخصائص وإنما ببعض منها فقط ، لذلك جاء هذا البحث للكشف عن العلاقة بين خصائص الشركات وانعكاسه على مستوى الإفصاح غير المالي، ولأجل تحقيق أهداف البحث فقد قسم إلى ثلاث مباحث خصص الأول إلى منهجية البحث فيما تناول المبحث الثاني الجانب المفاهيمي لمتغيرات الدراسة فيما إختص المبحث الثالث بتحليل متغيرات البحث واختبار فرضياته.

1. مشكلة البحث

إن الإختلاف في مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية لفت الإنتباه لضرورة البحث في أليات تعزيزه والعوامل التي تأثر فيها، وبناء على ذلك يمكن التعبير عن مشكل البحث في كيفية الإجابة عن الأسئلة التالية نظريا وعمليا:

- ما المقصود بالإفصاح عن المعلومات غير المالية؟ فيما تكمن دوافع الإفصاح عن المعلومة غير المالية؟

- يؤثر مستوى التكوين وحجم الإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية؟

- ليهيكل الملكية تأثير على درجة الافصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية؟
- لمجلس الادارة تأثير على مستوى الافصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية؟
- لسمعة المدقق دور في زيادة حجم الافصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية؟
- يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية بطبيعة نشاط شركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية؟
- يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية بالمخاطر والفرص المتأصلة بالشركة؟

2. أهمية ودوافع البحث

رغم أن الإفصاح من أكثر المواضيع نقاشا في المحاسبة بعد النكسة المالية الأخيرة إلا أن قياس أثر الخصائص النوعية للشركات كمستوى التكوين وحجم الإمتيازات، التكوين والإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة، هيكل الملكية، سمعة المدقق، طبيعة النشاط، المخاطر والفرص، هيكل مجلس الإدارة ، لم تأخذ نصيبها من الدراسة والبحث ومن هنا تنبع الأهمية العلمية لدراسة في محاولة تسليط الضوء على مستوى الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في الأسواق المالية ومدى تأثير خصائصها في جعل المعلومة التي تمتلكها الإدارة والأطراف الداخلية في متناول متخذي القرار ، وهو ما يمثل دافعا هاما للبحث، ورغم كثرة دوافع البحث إلى أن أهمها تضيق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال وإختبار العلاقة محل الدراسة وفق منهجية علمية، وتتمثل دوافع البحث في الحاجة إلى المزيد الشفافية في عرض المعلومة الحساسة من خلال التشجيع على الخروج من التقوقع والإكتفاء بالإفصاح عن المعلومة المالية في التقارير السنوية ، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بالإفصاح عن المعلومة غير المالية وأهمية الإفصاح عنها.
- التعريف بالخصائص (مستوى التكوين وحجم الإمتيازات، مجلس الإدارة، هيكل الملكية، سمعة المدقق، طبيعة النشاط، المخاطر والفرص، هيكل مجلس الإدارة).

- قياس أثر هذه الخصائص على مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية السعودية.

3. منهجية الدراسة

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إستعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بالإفصاح غير المالي ، أما عن أداة الدراسة فقد تبنت أسلوب تحليل المحتوى لأحدث التقارير المالية المنشورة عبر الموقع الإلكتروني لتحديد الفقرات التي قامت بالإفصاح عنها فعلا ، وتعد سنة 2021 أخر سنة قامت فيها كافة الشركات المسجلة في السوق المالي للمملكة العربية السعودية بنشر تقاريرها المالية ، أما سنة المنتهية (2022) فلم يتم نشر كافة التقارير وبالتالي إستحالة الإختيار العشوائي لعينات الدراسة ، من أجل فرز وتحديد العوامل المحددة للإفصاح عن المعلومة غير لكل شركة وذلك بالاعتماد على المادة رقم/ 22 (الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المسجلة في السوق المالية (عمان) متضمنة الحد الأدنى لعدد البنود غير المالية التي يجب الإفصاح عنها إلى جانب متطلبات الإفصاح غير المالي وفق لمؤشر ستاندر أند بورز التي لم يتم إدراجها في القائمة السابقة، ليتم في الأخير إعداد قائمة متضمنة 48 بند ، وعن اختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام أساليب برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية الإصدار SPSS v25 ، ومن هذه الأساليب، إختبار (ت) لعينة واحدة One-Sample T-Test للوصول إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة.

4. الدراسات ذات الصلة.

تناولت عدة دراسات الإفصاح غير المالي والعوامل التي تأثر فيه في منشآت إقتصادية ودول مختلفة.

وفي دراسة (abu risheh, 2018) هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على الإفصاحات غير المالية للشركات الصناعية المدرجة في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 2013-2017، وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية على عكس نسبة الربحية للشركة لا تؤثر على امتثالها لمتطلبات الكشف غير المالي أما مؤشر حجم مستحقات الشركة أكدت النتائج أنها تؤثر سلباً على امتثالها لمتطلبات الكشف غير المالية الصادرة عن تعميم التقرير السنوي. أما (زليم، الشعار، وخطاب، 2015) فقد سعى في دراسته إلى التعرف على دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية في كل من الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان التي يتوفر لديها تقارير مالية لسنة 2013 كما أظهرت النتائج أن التفاعل بين مستوى

الإفصاح غير المالي وربحية الشركة يزيد من الأثر الإيجابي على القيمة السوقية، بينما توصلت الدراسة إلى أن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي ومديونية الشركة لا يؤثر على القيمة السوقية.

كما إستمرت دراسة (حلي بركة ، 2017) في البحث ومحاولة معرفة أثر العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي ليصل في الأخير إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم البنك ومستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي أي أن مستوى الإفصاح غير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر إيجابياً بنسبة الربحية، مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، ما يدل على أن البنوك التي تتمتع بنسب ربحية مرتفعة، هي أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية ، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين درجة الرفع المالي، ما يدل على أن البنوك التي تعاني من نسب رافعة مالية مرتفعة هي أقل إفصاحاً في تقاريرها السنوية وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة السيولة على الإفصاح غير المالي .

أما دراسة (Cohen ، Kanellakou ، و Lori ، 2011) فعملت على تقييم كمية المعلومات غير المالية الاختيارية المقدمة للمستثمرين، وكيفية عرضها، ووالبحث عن مدى وجود اختلاف في مستوى الإفصاح بين الصناعات، وما هو أثر حجم الشركات على هذه المعلومات في خمس صناعات أمريكية لتجد في الأخير أنه لا يزال هنالك نقص في الكشف عن هذا النوع من المعلومات، كما تختلف مستويات الإفصاح بين الصناعات المختلفة، وهناك اختلاف بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح غير المالي، كما أظهرت النتائج أن إفصاح الشركات يميل لإظهار الجانب الإيجابي.

أما دراسة (السليبي، 2011) فقد هدفت لقياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية في السعودية، كما تناولت تأثير كل من حجم الشركة، والمراجع الخارجي، ونوع القطاع، وتمركز الملكية في درجة شفافية الإفصاح حيث خلصت نتائج الدراسة لوجود مستوى انخفاض في مستوى شفافية إفصاح الشركات في السعودية مقارنة بالأمريكية، وارتفاع مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بأسواق الدول الناشئة. كما توصلت إلى تأثير حجم الشركة، والمراجع الخارجي في الشفافية، وعدم وجود أثر لنوع القطاع، وتمركز الملكية في شفافية الإفصاح.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات ذات الصلة.

بعد عرض ومناقشة الدراسات ذات الصلة بموضوع الورقية البحثية، يظهر أكثر التباين في النتائج بين مؤيد ومعارض حيث أشارت بعضها لوجود أثر إيجابي لخصائص الشركات على مستوى الإفصاح غير المالي أما البعض الأخرى خلصت لوجود أثر سلبي في حين بعض الدراسات توصلت لعدم

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بينهما. ويرجع الباحث سبب الاختلاف بالدرجة الأولى إلى بيئة التطبيق (مجتمع وعينة الدراسة) والمنهج المعتمد من دراسة لأخرى.

في حدود إطلاع الباحثين يمكن القول إن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين الخصائص السابقة الذكر ومستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات في المحيط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، حيث إختصت الدراسة بإدخال متغيرات جديدة ممثلة في المخاطر والفرص المتأصلة بالشركة إلى جانب قياس مدى إمكانية تأثير مستوى الإفصاح بالإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة وكذا مستوى التكوين الخاص بكل واحد منهم، إلى جانب حداثة السلسلة الزمنية للدراسة والإعتماد على أخر إصدار من التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، لذلك يمكن القول أن هناك فجوة بحثية سيعمل البحث على تقليصها.

5. فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات الآتية.

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير بين مستوى التكوين وحجم الإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لهيكل الملكية على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لسمعة المدقق على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير لطبيعة نشاط الشركة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير لهيكل مجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

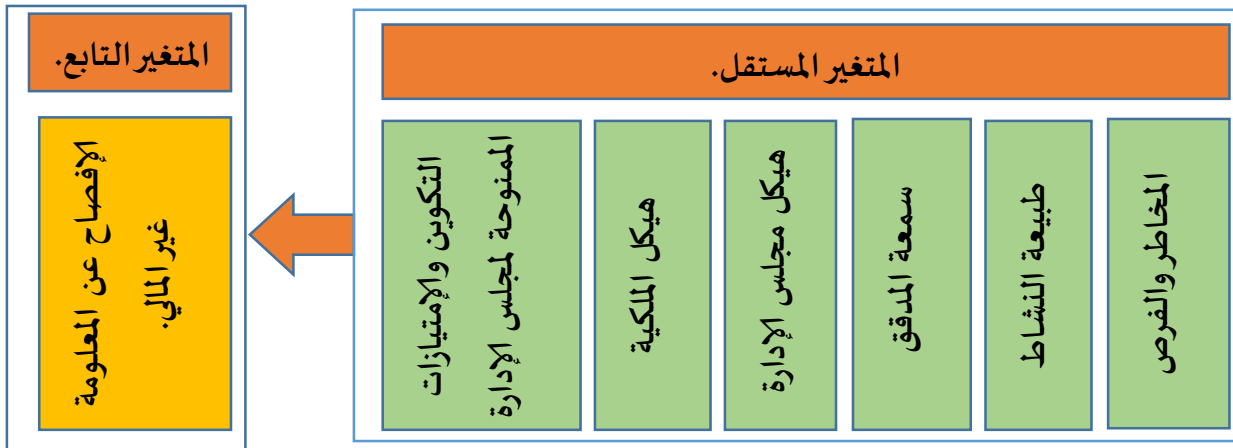
الفرضية السادسة: لا تؤثر المخاطر والفرص المتأصلة بالشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية

عرض وتحليل متغيرات الدراسة.

6. أنموذج الدراسة.

تم بناء أنموذج الدراسة الافتراضي الذي يعكس العلاقات بين المتغير المستقل (خصائص الشركة) والمتغير التابع (الإفصاح غير المالي)، كما هو في الشكل رقم 01.

الشكل رقم 01: أنموذج الدراسة.



I- المتغير التابع (الإفصاح عن المعلومة غير المالية)

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عرض وتوصيل المعلومات بصورة ومفهومة وملائمة (سحنون و زمراوي، 2023، صفحة 4) من قبل الجهات العلمية والمهنية المتخصصة لإستخدامها كأساس في عملية إتخاذ القرار (قسوم، 2019، صفحة 2)، رغم ذلك هناك إجماع على أن القيمة الحقيقية للشركة لا يمكن التعبير عنها في القوائم المالية والحل الأمثل يكمن في المطالبة بالمزيد من الإفصاحات، والتي تعرف على انها نقل وتقديم المعلومات المتعلقة بالوضع المالي وأداء الشركات (Mohd Atef bin و Ghasempour ، 2014، صفحة 4)، يقاس بإستخدام التقارير المالية السنوية (abu risheh ، 2018، صفحة 5) بإعتبارها أداة استراتيجية لتوصيل المعلومة المالية وغير المالية الكمية والنوعية رغم تعدد طرق الوصول إليها.

أما الإفصاح عن المعلومة غير المالية فهي تعبير عن تلك المقاييس التي تشمل درجات المؤشر والنسب والأعداد والمعلومات الأخرى غير المعروضة في البيانات المالية الأساسية (A. U و E. O ، 2020، صفحة 20) ، وهي خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات المستخدمين (حسن هادي و حوراء ، 2020، صفحة 3) ، إما بصورة دورية (فترات مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة، وذلك حتى تتوافر المعلومات بنفس الوقت للجميع، وعدم إمكانية استفادة أحد الأشخاص قبل غيره من المعلومة (بركه، 2016، صفحة 24).

صور مفهوم الإفصاح غير المالي للشركة كأداة لتقليل المعلومات غير المتماثلة وتضارب المصالح بين المديرين وأصحاب المصلحة (مشكلة أصحاب المصلحة والوكالة) في الشركات المدرجة في البورصة. بإستخدام التصنيف المعياري للأخلاقيات (SER) كمقياس لتصنيف الإفصاح غير المالي

للشركات وبالتالي أداة لتقليل عدم تناسق المعلومات ودرجة مشاكل الوكالة بين المديرين وأصحاب المصلحة العريضين في الشركة (Moniz و de Jong ، 2015 ، صفحة 7).

مصطلح "المعلومات غير المالية" غامض وواسع حقًا، لأنه يشير تحديدًا إلى الكشف عن معلومات حول المجتمع والبيئة يتطلب التوجيه من بعض الشركات إصدار بيان غير مالي سنوي يكشف عن معلومات حول الاستدامة، مثل العوامل الاجتماعية والبيئية، بهدف تحديد مخاطر الاستدامة وزيادة ثقة المستثمرين يمكن تضمين البيان غير المالي السنوي (Veltri، 2020، صفحة 3)

من خلال الطرح السابق يعرف الباحثين الإفصاح غير المالي على أنه الإبلاغ عن المعلومة المكتملة للمعلومة المالية المدرجة في القوائم المالية، والتي من شأنها إزالة الغموض عن البيانات المالية أو تسهيل عملية إتخاذ القرار لتحقيق مبدء تكافؤ الفرص في الوصول للمعلومة، سواء ضمن نفس القائمة أو مرفقات ملحقه (تقارير مجلس الإدارة) دورية أو سنوية.

للإفصاح عن المعلومة غير المالية أهمية بالغة يمكن تصويرها في العناصر الآتية:

➤ تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات الواردة في التقارير المالية بطرح معلومة خالية من الأخطاء وقادرة على التأثير وتحقيق الهدف المنشود منها (أبوريشه، 2017، صفحة 4).

➤ يمكن الاعتماد عليه كمقياس أو مؤشر لوجود غش في القوائم المالية في حال عدم تناسقها مع المعلومة الواردة في القوائم المالية (بوشايب، 2016، صفحة 9).

➤ بناء إطار تصوري متكامل حول الأداء المالي المستقبلي للكيان ورفع مستوى أحكام المحللون الماليون بالإضافة لخفض عدم تماثل المعلومة، وتوفير المعلومات المفيدة للمستخدمين الحاليين والمستقبليين حول حياة المنشأة، تنشئتها وتطورها، ومدى قدرة الإدارة على القيام بكافة مسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها (بركه، 2016، صفحة 24).

II- المتغيرات المستقل.

1.2 مستوى التكوين وحجم الإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة: يرتبط أداء الشركات إلى جانب الموارد المالية بمدى توافر الكفاءة العلمية والعملية لدى الأشخاص المكلفين بتسيير وتتبع نشاطها خلال السنة، وتسعى الشركات الناجحة وراء إستقطاب الكفاءات المتوفرة في سوق العمل لضمان تحقيق أهدافها وإفصاح عنها في التقارير السنوية للتعريف أكثر بمؤهلات الشركة لدى الغير.

2.2 هيكل الملكية: يعرف نظام حقوق الملكية على أنه الألية المعتمدة لضبط وتنظيم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية التي تحدد موقع وحقوق كل فرد، تأخذ عدة أنماط أهمها من حيث حجم ملكية الأسهم، تتفرع الملكية مركزة يحوز فيها عدد كبير من المساهمين (الملاك) على نسبة مساهمات كبيرة أو تلك التي يحوز فيها أحد المساهمين أكثر من 5% من إجمالي حقوق الملكية، أما المشتتة فهي

على خلاف الملكية المركزة إذ يحوز فيها المساهمين على عدد صغير من الأسهم مقابل عدد كبير من المساهمين (السمادوني، 2020، صفحة 28).

3.2 سمعة المدقق: بدأت الاتجاهات الحديثة تنظر لعملية التدقيق كأحد المرجعيات والعوامل التي تحفز الإدارة على تقديم أكبر قدر من الإفصاحات والتنازل عن بعض المعلومات ذات الدلالة الجوهرية المتحفظ بها لنفسها، وذلك لبعث لتأكيد مساعيها في إعداد معلومة تتوافق مع ما يرغب أن تكون عليه، فاليوم لم يعد الحديث عن مجرد تقديم معلومة تستجيب لتطلعات المستخدمين بل أصبح الحديث والتساؤل عن كيفية إرضائهم وتبرير أي حركة تقوم بها (Aly و Al Mutawaa ، 2010 ، صفحة 10).

1.2 طبيعة نشاط: يمثل مجال العمل الذي تقوم به الشركة والمتفق عليه في العقد التأسيسي، وقد يؤثر ويتأثر القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه على مصلحة الإدارة تجاه نشر المعلومات غير المدركة في التقارير السنوية.

5.2 هيكل مجلس الإدارة : يعرف مجلس الإدارة على أنه نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة يتشكل من أعضاء تنفيذيين يكون لديهم مسؤوليات أكبر حيث يعملون كمديرين للأنظمة المختلفة (عماد محمد ، صفحة 22) ، أما الأعضاء غير التنفيذيين وغير تنفيذيين(خارجيين) ، فيُنظر إليهم على أنهم آلية الفحص والتوازن في تعزيز فعالية مجالس الإدارة ، وبهذا الشأن توصي أغلب الدراسات على أن ضرورة تشكيل لجان المكافآت من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة (Ros و Terry ، 2000 ، صفحة 12)، أما الأعضاء التنفيذيين فهم يشاركون في الأعمال اليومية ومتفرغين لها على عكس الأعضاء غير التنفيذيين كونهم لا يشاركون في الأعمال اليومية.

6.2 المخاطر والفرص المتأصلة بالشركة: تتعرض الشركات خلال المراحل العمرية للعديد من التهديدات التي قد تحول بينها وبين الوصول للأهداف المسطرة في ظل عدم التأكد وهو ما يعرف بالمخاطر مما يتطلب معرفة جوهرية بالشركة.

III- الجانب العملي للدراسة.

1.3 عرض التطور التاريخي للأسواق المالية وإستراتيجية إختيار عينة الدراسة.

نشأت السوق المالية في السعودية ببداية غير رسمية في الخمسينات، واستمر الوضع كذلك إلى أن وضعت الحكومة التنظيمات الأساسية للسوق، فكانت أول شركة مساهمة بدأت نشاطها في المملكة العربية السعودية هي الشركة العربية للسيارات، في أواسط الثلاثينات ميلادية وتوالى تأسيس الشركات المساهمة، وبحلول عام 1975 م أصبح عدد الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية 14 شركة

مساهمة وكان لابد من وجود آلية تسيير العمل في سوق الأسهم، لتشهد بعدها العديد من الإصلاحات التي تتماشى مع إحتياج السوق.

لأجل إختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة والإجابة على الفرضيات قام الباحثين بدراسة وتحليل التقارير المالية السنوية (القوائم المالية + تقارير مجلس الإدارة) لعشرة (10) شركات مسجلة في السوق المالي للمملكة العربية السعودية سنة 2021 موزعة على العديد من القطاعات إن تبني العديد من المداخل لقياس نوعية وكمية الإفصاح عن المعلومة غير المالية في ظل عدم وجود نظرية عامة تقدم دليلاً على إختيار العناصر التي تقيس مدى الإفصاح غير المالي (زيود، العثمان، وعي، 2011، صفحة 12) دفع بالباحثين لإعداد قائمة مكونة من 48 معلومة موزعة على محاور المتغيرات المستقلة للدراسة ولتحقيق الغرض من الدراسة قام الباحثين بإستخدام مقياس ثنائي الاتجاه حيث يعطي درجة (1) إذا تم الإفصاح عن الفقرة بينما يعطي درجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي.

2.3 . قياس وتحليل التباين في مستويات الإفصاح عن المعلومة غير المالية.

أ. مستوى الإفصاح للشركات عينة الدراسة: بعد الدراسات المسحية للتقارير المالية كانت نسب وعدد العبارات المفصح عنها كالأتي:

الجدول رقم (01): عدد الإفصاحات ونسبها للشركات عينة الدراسة.

النسبة %	عدد العبارات المفصح عنها	إسم الشركة	القطاع
77	37	البنك السعودي البريطاني	لبنوك
75	36	شركة الراجحي المصرفية للإستثمار	
83	40	شركة الراجحي المصرفية للإستثمار	
73	35	شركة إتحاد عذيب للاتصالات	الإتصالات
64	31	شركة علم	التطبيقات والخدمات التقنية
65	31	دارالمعدات الطبية والعلمية	الرعاية الصحية
79	38	الشركة السعودية لصناعة الورق	المواد الأساسية
77	37	شركة وفرة للصناعة والتنمية	إنتاج الأغذية
83	40	شركة الدواء للخدمات الطبية المحدودة	تجزئة الأغذية
70	34	شركة عطاء التعليمية	الخدمات الإستهلاكية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (القوائم المالية، 2021)

يعكس الجدول رقم (01) عدد العبارات المفصح عنها والنسبة التي تمثلها في كل قطاع من قطاعات عينة الدراسة، ونلاحظ أن هناك تباين واضحاً في نسبة الإفصاح بين الشركات المدروسة حيث كانت النسبة مرتفعة في شركة الدواء للخدمات الطبية المحدودة وشركة الراجحي للمصرفية

العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي -دراسة تحليلية للشركات المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية-

الإسلامية بإفصاحها على 40 عنصر بنسبة (83%) ، بينما بقيت نسبة الشركات في باقي القطاعات متقاربة بين 34 و38 إفصاح من أصل 48 معلومة تم قياس مستوى الإفصاح عنها، أما شركتي علم ودار المعدات الطبية والعلمية فقد إحتلتا الترتيب الأخير من خلال الإفصاح عن 31 عبارة من أصل 48.

3.3. التكرار النسبي للعبارات المفصحة عنها: يظهر هذا التوزيع من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (02) التكرارات والنسبة المئوية للإفصاحات.

الترتيب	المعلومات	التكرارات	النسبة %
1	الرواتب الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.	4	40
2	أشكال المنح الممنوحة لمجلس الإدارة.	9	90
3	معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث عضويته في لجان مجلس الإدارة.	10	100
4	العقوبات والغرامات المسلطة على الشركة أو مجلس الإدارة.	8	80
5	المكافأة المتعلقة بالمردودية (الأداء).	8	80
6	معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس تتعلق بالمؤهلات والخبرات.	10	100
7	الشهادات والخبرات العلمية للمدراء.	10	100
8	البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة. تشكيل لجان التدقيق الداخلي وتكونهم.	6	60
9	تشكيل لجان التدقيق الداخلي وتكونهم.	8	80
10	هيكل رأس المال.	10	100
11	الإفصاح عن حقوق التصويت.	3	30
12	عدد الاسهم المصدرة وتلك المصريح بها والغير مصدرة.	9	90
13	كبار المساهمين في الشركة (أشخاص طبيعيين أو معنويين).	8	80
14	حجم المديونية.	10	100
15	تطور حقوق الملكية.	10	100
16	أسماء المساهمين.	6	60
17	الأسهم المرهونة جزئيا أو كليا.	3	30
18	أتعاب المدقق.	4	40
19	إستراتيجية العمل.	9	90
20	التقرير النهائي للمدقق مرفق مع التقارير المالية.	10	100
21	تقديم المدقق لخدمات أخرى.	00	00
22	الإلتزام للمنظمات المهنية	4	40
23	عدد اجتماعات لجنة التدقيق.	8	80
24	مهام لجنة التدقيق.	9	90

80	8	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة التدقيق.	25
100	10	طبيعة ونوع الصناعة التي تقدمها الشركة.	26
100	10	معلومات تاريخية عن الشركة.	27
50	5	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة.	28
70	7	برنامج حماية البيئة التبرعات الخيرية والبرامج الاجتماعية.	29
90	9	وصف نشاط الشركات التابعة.	30
100	10	إدارة المخاطر.	31
90	9	معلومات عن دائرة إدارة المخاطر من حيث طبيعة عملياتها.	32
80	8	معلومات عن دائرة إدارة المخاطر من حيث التطورات التي طرأت عليها.	33
90	9	طبيعة الفرص والأخطار	34
100	10	مخاطر عدم توفر السيولة وألية التجاوب مع نتائجها.	35
00	00	قائمة تضم أبرز المنافسين	36
50	5	الميزة التنافسية للشركة داخل القطاع الذي تنتمي إليه	37
80	8	تطور الحصة السوقية للشركة.	38
20	2	المخاطر والفرص المترتبة عن تغيير الصناعة	39
80	8	مدى إستجابة الشركة لتغيرات في الأسعار	40
100	10	رئيس مجلس الإدارة	41
100	10	أسماء وأعضاء مجلس الإدارة	42
100	10	مدير مجلس الإدارة التنفيذيين	43
100	10	مهام ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة	44
10	1	الصلاحيات التي تم تفويضها من مجلس الإدارة إلى لجان مجلس الإدارة	45
90	9	المساهمات الرأسمالية لأعضاء مجلس الإدارة	46
50	5	معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة	47
80	8	معلومات تتعلق بإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة	48

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (القوائم المالية، 2021).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) تباين في نسبة الإفصاح عن كل معلومة ضمن القائمة المعدة حيث بلغ الإفصاح عن 33 معلومة كابين 80% و100% من إجمالي عدد القطاعات أو الشركات النشطة في القطاعات محل الدراسة و6 معلومات إنحصر مجال الإفصاح ما بين 79% و50% بينما 9 عبارات كانت نسبة الإفصاح عنها أقل من 50% من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات، من خلال ماسبق يمكن القول إن الشركات عينة الدراسة تستجيب لمتطلبات الإفصاح غير المالي وفق القائمة المعدة وبالتالي يمكن قياس وإختبار فرضيات الدراسة.

I.3 إختبار فرضيات الدراسة.

1.4.3 الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير بين مستوى التكوين وحجم الإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (03): إختبار One-Sample T-Test

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur
-3.597	9	.006	-.18889	-.3077	-.0701

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (03) إلى عدم وجود فروق معنوية في مستوى الإفصاح غير المالي للشركات محل الدراسة تبعا للتكوين والإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة. وهي غير دالة إحصائيا حيث تبلغ قيمة الدلالة الإحصائية 0,006، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 بناء على ما ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه " لا يوجد تأثير بين مستوى التكوين وحجم الإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية "

2.4.3 الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لهيكل الملكية على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (04): إختبار One-Sample T-Test

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur
-9.000	9	.000	-.26250	-.3285	-.1965

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS.

بالعودة للجدول رقم (04) نلاحظ أن مستوى الدلالة One-Sample T.Test يساوي 0.000 وهو مستوى أقل من (0.05) المعتمدة في الدراسة وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية

البديلة التي تنص على أنه يوجد تأثير لهيكل الملكية على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

3.4.3. الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لسمعة المدقق على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (05): إختبار One-Sample T-Test

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur
-9.635	9	.000	-35000	-4322	-2678

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (05) إلى وجود فروق معنوية لمستوى الإفصاح غير المالي محل الدراسة تبعاً لسمعة المدقق، حيث تبلغ قيمة الدلالة الإحصائية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وتفسر هذه النتيجة بقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تأثير لسمعة المدقق على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

4.4.3. الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير لطبيعة نشاط الشركة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية لشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (06): إختبار One-Sample T-Test

t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur
-2.449	9	.037	-15000	-2885	-0115

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (06) إلى أن مستوى الدلالة One-Sample T-Test يساوي 0.037 وهو مستوى أقل من (0.05) المعتمدة في الدراسة وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد تأثير لطبيعة نشاط الشركة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية لشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

5.4.3. الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير لهيكل مجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (07): إختبار One-Sample T-Test

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur
-5.667	9	.000	-2.1250	-2.2973	-1.1277

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS.

بالعودة للجدول رقم (07) نلاحظ أن مستوى الدلالة One-Sample T-Test يساوي 0.000 وهو مستوى أقل من (0.05) المعتمدة في الدراسة وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد تأثير لهيكل مجلس الإدارة على درجة الإفصاح عن المعلومة غير المالية للشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

6.5. الفرضية السادسة: لا تؤثر المخاطر والفرص المتأصلة بالشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية لشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (08): إختبار One-Sample T-Test

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur
-8.573	9	.000	-4.0000	-5.5055	-2.945

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS.

بالعودة للجدول رقم (08) نلاحظ أن مستوى دلالة إختبار One-Sample T-Test يساوي 0.000 وهو مستوى أقل من (0.05). المعتمدة في الدراسة وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثر للمخاطر والفرص المتأصلة بالشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومة غير المالية لشركات المساهمة المسجلة في الأسواق المالية للمملكة العربية السعودية"

IV- الخاتمة.

نتائج وتوصيات الدراسة. بعد تحليل الجانب العملي للدراسة واستنادا إلى الإطار النظري توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ يتأثر مستوى الإفصاح غير المالي للشركات المسجلة في السوق المالي للمملكة العربية السعودية بكل من هيكل الملكية وسمعة المدقق.

- ✓ هناك علاقة مباشرة بين مستوى الإفصاح غير المالي وهيكل مجلس الإدارة والمخاطر والفرص المرتبطة بالشركات في حين لم تبلغ خاصية حجم التكوين إلى جانب الإمتيازات الممنوحة لمجلس الإدارة مستوى تأثير ذو دلالة إحصائية على الإفصاحات غير المالية في شركات المساهمة المسجلة في السوق المالية للمملكة العربية السعودية.
- ✓ يتأثر مستوى الإفصاح غير المالي في التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق المالي للمملكة العربية السعودية بطبيعة نشاط الشركة.
- ✓ توجد العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح غير المالي والتي لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة على غرار القوانين واللوائح المنظمة لنشاط اقتصادي، والرافعة المالية وغيرها من الخصائص. التوصيات. توصي هذه الدراسة بما يلي
- إعطاء ووضع الإفصاحات المتعلقة بالمعلومة غير المالية ضمن الأولويات التي يجب الإفصاح عنها للمستخدمين خاصة الجوهرية منها.
- توحيد معايير الإفصاح عن المعلومة غير المالية من خلال مرجعيات قانونية محلية او دولية.
- ربط مستوى الإفصاح عن المعلومة غير بحوافز وإمتيازات مادية من شأنه تشجيع معدي التقارير المالية السنوية على توسيع نطاق الإفصاح غير المالي.
- يجب أن تكون الإفصاحات شاملة وواضحة وملبية لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية وخاصة فئة المساهمين.

قائمة المصادر والمراجع.

- ❖ abu risheh, K. (2018). Factors That Influence Non-financial Disclosures: Evidence from. *Journal of Finance and Accounting*, 9(8), 05.
- ❖ Al Mutawaa, A., & Aly , M. (2010). Disclosure Level and Compliance with IFRSs: An Empirical Investigation Of Kuwaiti Companies. *International Business & Economics Research Journal*, 9(5), 10.
- ❖ Cohen, J., Kanellakou, L., & Lori , H.-W. (2011). Corporate Reporting of Non-Financial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability. Récupéré sur <https://www.researchgate.net/publication/228304069>
- ❖ Ghasempour, A., & Mohd Atef bin , M. (2014). The Effect of Fundamental Determinants on Voluntary Disclosure of Financial and Nonfinancial Information: the Case of Internet Reporting on the Tehran Stock Exchange. *The International Journal of Digital Accounting Research*, 14, 04.

- ❖ أبو ريشه ,خ. ع. (2017). أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان". *دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية*, 4, (3), 6.
- ❖ السمدوني ,ح. ف. (2020). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري عن المخاطر. 28. كلية التجارة,كلية التجارة:رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير.
- ❖ , E. O, N., & A. U, N. (2020). Effect of Non-Financial Disclosures on Performance of Non-Financial Firms' in Nigeria. *Journal of Accounting and Financial Management*, 6(1), 20.
- ❖ Jeffrey , C., Lori , H.-W., & Leda , K. (2011). Corporate Reporting of Non-Financial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability. 02. Récupéré sur <http://ssrn.com/abstract=1420977>
- ❖ Moniz , A., & de Jong , F. (2015).). Analysis of Companies' Non-financial Disclosures: Ontology Learning by Topic Modeling. In: Gandon,. 7. Récupéré sur . https://doi.org/10.1007/978-3-319-25639-9_19
- ❖ Ros , H., & Terry , C. (2000). and culture corporate governance and disclosure in malysian corporations presented at the Asian world conference in Singapore 28-30 . 12.
- ❖ Ta Quang, B. (2012). Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non Financial Listed Companies: The Case of Vietnam. *Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR*, 09.
- ❖ Veltri, S. (2020). The Mandatory Non-financial Disclosure in the European Union. In: Mandatory Non-financial Risk-Related Disclosure. 3. Récupéré sur https://doi.org/10.1007/978-3-030-47921-3_3
- ❖ Zam Zuriyati , M., Hatijah , M., Nur Diyana , I., & Tamby CHEK, I. (2014). Does Quality of Non-Financial Information Disclosure Influence Firms'. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 4(4), 05.
- ❖ السهلي , م. ا. (2011). مؤشر الشفافية و الإفصاح في الشركات السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية*. 10(02),
- ❖ القوائم المالية 3 (2021). Récupéré sur <https://www.argaam.com/ar/company/financial-pdf/3>.
- ❖ بركه ,م.ن". (2016). العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المال . 24. جامعة الزرقاء,الأردن.
- ❖ بوشايب ,ح. (2016). دور وأهمية الإفصاح الإختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*. 09,
- ❖ حسن هادي ,ك & ,حوراء ,ع. ا. (2020). الإفصاح غير المالي وانعكاسه على القيمة السوقية)دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. (*مجلة الريادة للمال والأعمال*. 3, (1), 1).
- ❖ حلبي بركة ,م. ن. (2017). العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. كلية الدراسات العليا,الأردن.

- ❖ زلوم, ن.ع., الشعار, م.إ. &, خطاب, ش.ع. (2015). دور ربحية ومدىونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غيرالمالي على القيمة السوقية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*, 17(3),
- ❖ زيود, ل., العثمان, م. &, عبي, ر.ع. (2011). مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية*, 12, (3), 33,
- ❖ سحنون, م. &, زهراوي, ع. (2023). واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق البورصة الجزائرية دراسة مقارنة مع متطلبات الإفصاح حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة المعيار*, 4, (01), 27,
- ❖ عماد محمد, ر.أ. (s.d.). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوي الإفصاح الإختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة –دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي, معهد الدراسات والبحوث البيئية. 22. –جامعة مدينة السادات, كلية الدراسات التطبيقية, مصر.
- ❖ قسوم, ح. (2019). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف. *التواصل في الإقتصاد الإدارة والقانون*, 02, (03), 25,